

معضلة الهوية وانعكاساتها على الأمن القومي في الجزائر: مقارنة ما بعد بنويوية في الخطاب والسياسة

The Identity Dilemma and its Implications on National Security in Algeria: A Structuralist Approach to Discourse and Policy

أكير عبد الله¹

¹ جامعة الجزائر 3، abdellah.akir@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/01/28

تاريخ القبول: 2026/03/26

تاريخ النشر: 2026/04/15

ملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة الجدلية بين بناء الهوية الوطنية ومتطلبات الأمن القومي في الجزائر المعاصرة، مع التركيز على تحليل الخطاب الرسمي والخطاب المضاد للفاعلين المجتمعيين، وذلك انطلاقاً من فرضية مركزية مفادها أن النخب السياسية الجزائرية المتعاقبة، تحت وطأة توجس تأسيسي متوارث من التجربة الاستعمارية، قد عمدت إلى أمانة الهوية بأبعادها الثلاثة (العروبة، الإسلام، الأمازيغية)، فحولت التعدد الثقافي واللغوي والأيدولوجي من رصيد اجتماعي إلى ثغرة أمنية مفترضة.

تبنى الدراسة مقارنة نظرية تكاملية تتخذ من الأمن الأنطولوجي إطاراً رئيسياً، وتستعين بمدرسة كوبنهاغن للأمن والأدوات ما بعد البنويوية بوصفها أدوات تحليلية مساعدة، مع الاعتماد منهجياً على التحليل النقدي للخطاب وفق نموذج فيركلاف المعدل، وتطبقه على خطاب الدولة والخطاب المضاد معاً، وذلك في الفترة الممتدة بين 1962 و2024. وتخلص إلى ضرورة الانتقال من نموذج أمن الهوية القائم على الانغلاق إلى نموذج الأمن عبر الهوية المؤسس على مبادئ المواطنة الشاملة والسيادة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية، الأمن القومي، الأمانة، الأمن الأنطولوجي، التحليل النقدي للخطاب.

Abstract:

This study examines the dialectical relationship between national identity construction and national security imperatives in contemporary Algeria, analyzing both official state discourse and societal counter-discourse. It hypothesizes that successive Algerian political elites, driven by a foundational apprehension

inherited from colonialism, have systematically securitized identity across its three dimensions - Arabism, Islam, and Amazighity - transforming cultural, linguistic, and ideological pluralism from a social asset into a perceived security vulnerability.

Adopting ontological security as its primary theoretical framework, supplemented by the Copenhagen School's securitization theory and post-structuralist tools. Methodologically, it applies Fairclough's adapted Critical Discourse Analysis model to both state discourse and counter-discourse over the period 1962–2024. It concludes that a transition is imperative from an exclusionary security of identity model toward a security through identity paradigm grounded in inclusive citizenship and digital sovereignty.

Keywords: National Identity, National Security, Securitization, Ontological Security, Critical Discourse Analysis.

المؤلف المرسل: أكبر عبد الله ، abdellah.akir@gmail.com

مقدمة

لا يمكن فهم التحديات الأمنية الراهنة في الجزائر بمعزل عن لحظة التأسيس الأولى للدولة الوطنية، حيث تشكلت الهوية بوصفها أداة وجودية في سياق مواجهة ممتدة مع سياسات المحو الاستعماري. فقد ورثت الدولة المستقلة تصورا دفاعيا للهوية يتماهى فيه التماسك الثقافي مع السلامة الترابية تماهيا عضويا، بحيث غدت الجزائر في الوعي الاستراتيجي لئخبها ليست مجرد كيان جغرافي محدد الحدود، بل مشروعا هوياتيا تبلور في خضم مقاومة استعمارية طويلة.

غير أن هذا الربط بين الهوية والأمن، الذي كان ضرورة تاريخية في مرحلة التحرير، اصطدم في مرحلة بناء الدولة بما يمكن وصفه بمفارقة التعدد. فالدولة التي تبنت نموذج الأمة المتجانسة (*The Monolithic Nation*) وجدت نفسها أمام استحقاقات التنوع الثقافي والتحولات الأيديولوجية وضغوط العولمة. من هنا، لا تنحصر إشكالية هذا البحث في السؤال الوصفي "من نحن؟"، بل تتمحور حول سؤال وظيفي تحليلي: كيف وظفت الهوية خطايا ومؤسساتيا لإنتاج الأمن أو إعادة إنتاج التهديد؟ وكيف تحول القلق الهوياتي التأسيسي من محفز للتماسك الوطني إلى عائق أمام الاستقرار الأنطولوجي للدولة؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن النخب السياسية الجزائرية المتعاقبة، تحت وطأة توجس تأسيسى متوارث من التجربة الاستعمارية، قد عمدت إلى أمانة الهوية بأبعادها الثلاثة (العروبة، الإسلام، الأمازيغية)، فحولت التعدد الثقافى واللغوى والأيدىولوجى من رصيد اجتماعى قابل للتدبير السياسى إلى ثغرة أمنية مفترضة تستدعى إجراءات الاستثناء. ويتفرع عن هذه الفرضية المركزية افتراض فرعى مفاده أن هذه الأمانة لم تكن فعلا أحادى الاتجاه صادرا عن الدولة فحسب، بل اتخذت طابعا جدليا متبادلا بين خطاب السلطة والخطاب المضاد للفاعلين المجتمعين، مما أفرز ما نسميه معضلة الأمانة المتبادلة للهوية.

يتحدد نطاق هذه الدراسة فى تحليل البعد الخطابى والسياسى لأمانة الهوية فى الجزائر بمكوناتها الثلاثة (العروبة، الإسلام، الأمازيغية)، أى الآليات التى تحولت بها المسألة الهويةانية من حقل التدبير السياسى العادى إلى فضاء الاستثناء الأمنى. ويشمل التحليل ليس فقط خطاب الدولة، بل أيضا الخطاب المضاد للفاعلين المجتمعين (الحركات الأمازيغية، الأحزاب الإسلامية، الحراك الشعبى)، لأن الأمانة، كما أوضح ويفر (Wæver)، عملية جدلية بين الدولة والمجتمع وليست فعلا أحاديا.

تسعى هذه الدراسة، بناء على ذلك، إلى تفكيك هذه العلاقة المركبة من منظور نقدي يتجاوز المقاربات الوصفية، مستندة إلى جهاز نظري يجمع بين الأمن الأنطولوجي كإطار تفسيري رئيسي، ونظرية الأمانة وأدوات التحليل ما بعد البنيوي بوصفها أدوات تحليلية تكملية، وذلك عبر تطبيق منهجية التحليل النقدي للخطاب على مدونة خطابية موسعة تشمل الخطاب الرسمي والخطاب المضاد معا.

المنهجية والإطار النظري

1. الموقع الإستمولوجي ومبررات الجمع النظري

تبنى هذه الدراسة موقعا إستمولوجيا نقديا-تأويليا، ينطلق من الاعتراف بأن الظواهر الاجتماعية والسياسية لا يمكن فهمها بمعزل عن السياقات الخطابية والمؤسسية التى تنتج فيها، وأن المعرفة ذاتها مشروطة بعلاقات القوة. ضمن هذا الموقع، تتخذ الدراسة من مفهوم الأمن الأنطولوجي إطارا نظريا رئيسيا، باعتباره يوفر أداة تفسيرية للدوافع العميقة الكامنة وراء سلوك الدولة تجاه مسألة الهوية، ولا سيما

حاجة الفاعل السياسي إلى الحفاظ على سردية ذاتية متماسكة تؤمن له الاستقرار الوجودي¹. وينبغي الإشارة إلى أننا حين نتحدث عن الأمن الأنطولوجي للدولة، فإننا لا نعني الدولة ككيان مجرد يمتلك حاجات نفسية، بل نعني تحديدا النخبة الحاكمة والمؤسسات (الجيش، الحزب الواحد، الرئاسة) التي تجسد هذه الحاجة إلى الحفاظ على استقرار السردية التأسيسية².

وتستعين الدراسة، إلى جانب ذلك، بإطارين تحليليين تكمليين: أولهما نظرية الأمانة كما طورها بوزان وويفر، وتحديدًا في صيغتها المنقحة التي قدمها بالزاك (Balzacq)، والتي تتجاوز المقاربة اللغوية الصرفة نحو تحليل السياقات والممارسات والجمهور المستهدف³. ولا نتعامل مع هذا المفهوم كنظرية شاملة بل كوصف لعملية محددة نخضعها لاحقًا للتفكيك ما بعد البنوي. وثانيهما الأدوات ما بعد البنوية، ولا سيما التحليل الفوكوي لعلاقة الخطاب بالسلطة ومنهج التفكيك الدريدي للثنائيات الضدية⁴. هذا الترتيب الهرمي (الأمن الأنطولوجي كإطار رئيسي، كوبنهاغن كأداة وصفية، ما بعد البنوية كأدوات تفكيكية) يتجنب التوتر الإستمولوجي بين نظريات تنطلق من تصورات مختلفة لطبيعة الدولة والسلطة والخطاب⁵.

ولا بد من الإقرار بأن الجمع بين هذه الأطر ينطوي على توترات إستمولوجية، إذ أن مدرسة كوبنهاغن تنتمي في أصلها إلى تقليد واقعي نقدي يعترف بوجود تهديدات موضوعية قابلة للأمانة خطايا، في حين أن ما بعد البنوية تنكر وجود حقائق مستقلة عن الخطاب. غير أن هذا التوتر يمكن تجاوزه منهجيا من خلال اعتماد ما اقترحه بالزاك من تحويل الأمانة من فعل كلامي محض إلى عملية اجتماعية سياقية، وهو ما يفتح باب الحوار مع التحليل ما بعد البنوي لأنظمة الخطاب. وهكذا، يخدم كل إطار وظيفة تحليلية محددة، فالأمن الأنطولوجي يفسر الدافع الوجودي العميق، والأمانة تحلل الآلية السياسية، والأدوات ما بعد البنوية تفكك البنية الخطائية.

2. الإجراءات المنهجية: التحليل النقدي للخطاب وفق نموذج فيركلاف المعدل

تعتمد الدراسة منهجيا على التحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis) وفق النموذج ثلاثي الأبعاد الذي طوره نورمان فيركلاف⁶، والذي يحلل الخطاب عبر ثلاث طبقات متداخلة ومتفاعلة: النص (بنية اللغوية والبلاغية واستعاراته وافتراضاته المسبقة وبنية الفاعلية النحوية فيه)، والممارسة

الخطابية (شروط إنتاجه وتداوله واستهلاكه في سياق مؤسساتي محدد)، والممارسة الاجتماعية (السياق السلطوي والمؤسساتي الذي يحيط به). وقد تم تعديل هذا النموذج ليتلاءم مع موضوع الدراسة، بحيث أدمجت فيه أدوات التفكير الدريدي (تحليل الثنائيات الضدية واستراتيجيات الإقصاء الدلالي) والتحليل الفوكوي (أنظمة الحقيقة وتشكلات المعرفة-السلطة).

أ. المدونة الخطابية الموسعة:

تتكون المدونة من صنفين متقابلين من النصوص تغطي الفترة الممتدة من 1962 إلى 2024:

أولاً، **خطاب الدولة**: ويشمل النصوص الدستورية (دساتير 1963 و 1976 و 1989 و 1996 والتعديلات الدستورية لعامي 2002 و 2016 و 2020)، والخطابات الرئاسية في المحطات الكبرى المتصلة بالمسألة الهوياتية ولا سيما خطاب هواري بومدين في الندوة الوطنية الأولى للتعريب (1968) الذي يخضع لتحليل لغوي تطبيقي مفصل وفق نموذج فيركلاف.

ثانياً، **الخطاب المضاد للفاعلين المجتمعيين**: ويشمل أرضيات المطالب الأمازيغية (أرضية ياكوران 1980، أرضية القصر 2001)، وشعارات الحراك الشعبي (2019)، فضلاً عن البيان التأسيسي للجهة الإسلامية للإنقاذ (1989) وخطابات قادتها⁷. إن إدراج هذا الخطاب المضاد ضروري منهجياً لأن الأمانة، كما أوضح ويفر، فعل خطابي ينجح حين يصدقه الجمهور، وتجاهل خطاب الفاعلين المجتمعيين يجعل التحليل أحادياً ومبتوراً.

ب. فئات التحليل وإجراءات الترميز:

اعتمدت الدراسة على أربع فئات تحليلية رئيسية لترميز المتن الخطابي: أولاً، **الثنائيات الضدية**، وتشمل ثنائيات من قبيل وطني/خائن، أصيل/دخيل، وحدوي/انفصالي، مؤمن/كافر. ثانياً، **استراتيجيات التبرير**، وتتضمن آليات مثل استدعاء الشرعية الثورية، والتذرع بالتهديد الخارجي، والإحالة إلى الثواب الوطنية. ثالثاً، **آليات الإقصاء الخطابي**، كالوصم بالعمالة، والتخوين، وربط التعدد بالتفتيت والانفصال. رابعاً، **مفردات الأمانة**، وتشمل العبارات والمصطلحات التي ترفع المسائل الثقافية إلى مستوى التهديد الوجودي.

جدول (1): فئات التحليل وأمثلة تطبيقية

فئة التحليل	المؤشرات الخطابية	أمثلة من المتن
الثنائيات الضدية	تصنيفات ثنائية تقابلية ذات ترابعية ضمنية	وطني/خائن، أصيل/دخيل، مؤمن/كافر
استراتيجيات التبرير	حجج تشريعية للممارسات الإقصائية	الشرعية الثورية، اليد الأجنبية، حماية الثوابت
آليات الإقصاء الخطابي	ممارسات لفظية تهدف إلى تهميش الفاعلين	الوصم بالعمالة، ربط التعدد بالتقسيم والانفصال
مفردات الأمانة	عبارات ترفع القضايا الثقافية إلى مستوى التهديد	خطر على الوحدة الوطنية، مؤامرة خارجية

المصدر: جدول من إعداد الباحث

3. حدود الإطار النظري وموقعية الباحث

هناك حدود لا بد من الإقرار بها، فالأدوات المستخدمة (ما بعد البنيوية، مدرسة كوبنهاغن) نشأت في سياق غربي محدد، وقد لا تستوعب بالكامل خصوصيات مجتمع شمال أفريقي-مغاربي له تجربته التاريخية والحضارية المتميزة. ومفاهيم مثل السيولة الهويةانية في الطرح ما بعد البنيوي قد تبالغ في تقدير مرونة الهويات وتتجاهل ثوابتها النفسية والاجتماعية والروحية في المجتمعات التي يشكل فيها الدين والانتماء القبلي عمقا بنيويا لا يقبل التفكيك بسهولة⁸. كذلك فإن مفهوم الأمن الأنطولوجي، رغم قوته التفسيرية، يظل صعب القياس تجريبيا ويعتمد على التأويل⁹. ونعترف بأن موقعية الباحث ليست محايدة تماما، فالتحليل ينحاز بدرجة ما إلى فكرة التعددية كمصدر قوة، وهو ما يستدعي من القارئ قراءة نقدية واعية.

أولاً: أمننة الهوية والجذور التاريخية: من التوجس التأسيسي إلى الإقصاء المؤسسي

1. السياق التأسيسي وتشكل المنظور الأمني للهوية

تعود جذور المقاربة الأمنية للهوية في الجزائر إلى طبيعة الاستجابة التي صاغها الوعي الوطني إزاء السياسة الاستعمارية الفرنسية. فقد استهدفت هذه السياسة تقويض البنى اللسانية والعقدية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، بحيث لم يكن الاحتلال مجرد سيطرة عسكرية على الأرض، بل كان محاولة منهجية لتفكيك الأسس الرمزية للهوية الجمعية¹⁰. وفي مواجهة هذا التهديد، تشكلت الهوية الوطنية بوصفها أداة مقاومة تقوم على الانكفاء حول مرجعيتين مركبتين: العروبة والإسلام.¹¹

غير أن ما كان ضرورة تعبوية في مرحلة التحرير تحول بعد الاستقلال إلى عقيدة رسمية إقصائية في بعض جوانبها. فكما يشير عدي (Addi)، فإن النخبة الحاكمة بعد 1962 استنسخت النموذج اليقوي الفرنسي للدولة-الأمة، حيث فرضت اللغة الواحدة والمرجعية الثقافية الواحدة كشرط للولاء الوطني¹². وهنا تبرز المفارقة العميقة، فالدولة التي ناضلت ضد الاستعمار الفرنسي استنسخت أدواته في إدارة التعدد الثقافي، محولة النموذج اليقوي من أداة فرنسة إلى أداة تعريب. كما يجدر التمييز بين تيارات النخبة المختلفة: المؤسسة العسكرية تبنت الهوية كأداة ضبط وتوحيد، بينما سعت تيارات مدنية (لا سيما التيار البعثي-القومي) إلى ربطها بمشروع أيديولوجي عروبي، فيما دافعت نخب أخرى (التيار الإصلاحي الإسلامي) عن الهوية من منطلق ديني محافظ.

وتعود جذور هذا التصور الأمني إلى ما قبل الاستقلال ذاته، إذ تمثل ما عرف بـ«أزمة البربرية» داخل حزب الشعب الجزائري عام 1949 نقطة تحول مؤسسية في مسار أمننة الهوية. فهذه الأزمة لم تكن مجرد خلاف تنظيمي، بل كانت أول مواجهة مباشرة بين سرديّة المركز التوحيدية وسردية التعدد. وقد اتخذت النخبة القيادية آنذاك قرار قمع التيار المناادي بـ«الجزائر الجزائرية» لصالح أولوية وحدة الصف، وهو القرار الذي ورثته دولة الاستقلال وتحول إلى عقيدة أمنية مستقرة¹³. فالتعامل مع المسألة الأمازيغية قد صيغ منذ تلك اللحظة ضمن مفردات التهديد والتأمر، وهي المفردات ذاتها التي سيعاد إنتاجها لاحقاً في خطاب الدولة المستقلة.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن سياسات التعريب لم تكن بالضرورة مدفوعة فقط بنزعة هيمنية نخوية، فقد ارتبطت أيضا بدوافع تتعلق بالعدالة الاجتماعية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية. كما ينبغي الحذر من الوقوع في ثنائية أخلاقية اختزالية تصور النخبة السياسية كفاعل يتأمر على الشعب، فالنخبة ذاتها كانت جزءا من المجتمع، وكان توجسها يعكس مخاوف حقيقية من التفتت في دولة حديثة النشأة. ولما كان الاستعمار قد أصاب الهوية في العمق، فإن رد فعل النخبة لم يكن مجرد أداة سلطوية، بل كان أيضا تعبيراً عن قلق وجودي مشروع، وإن جاءت وسائل التعبير عنه قاصرة ومكلفة على المدى البعيد.

2. تحليل لغوي تطبيقي: خطاب بومدين حول التعريب (1968)

لتطبيق أدوات فيركلاف تطبيقاً دقيقاً يتجاوز الاستشهاد بالمضامين إلى التحليل اللغوي والبلاغي، نختار مقطعاً محورياً من خطاب هواري بومدين في الندوة الوطنية الأولى للتعريب (الجزائر، أبريل-ماي 1968) حيث قال: «إن اللغة العربية عنصر من عناصر السيادة الوطنية تماماً كالعلم والنشيد الوطني. ودون استرجاع هذا العنصر الجمهوري، ستظل جهودنا عبثية وشخصيتنا ناقصة وكياننا جسداً بلا روح».¹⁴

على مستوى النص (الطبقة الأولى عند فيركلاف): يكشف التحليل اللغوي عن عدة آليات بلاغية ذات دلالة. أولاً، الاستعارة الجسدية: «كياننا جسداً بلا روح» تحيل اللغة من حقلها اللساني-التربوي إلى حقل الوجود والفناء، وتبني علاقة عضوية بين اللغة والكيان الوطني تجعل الفصل بينهما موتاً رمزياً. ثانياً، المماثلة السيادية: مماثلة اللغة بالعلم والنشيد ترفعها إلى مرتبة الرمز السيادي الذي لا يقبل المساومة. ثالثاً، بنية الفاعلية: «التعريب» و«اللغة العربية» هما الفاعلان النحويان، لا الدولة أو المواطن، مما يطبع العملية ويجعلها تبدو حتمية تاريخية لا اختياراً سياسياً. رابعاً، الافتراض المسبق: تفترض الجملة ضمناً أن عدم التعريب يعني «جسداً بلا روح»، وهذا بالتحديد جوهر فعل الأمانة: تحويل خيار سياسي إلى ضرورة وجودية.

على مستوى الممارسة الخطابية (الطبقة الثانية): ألقى هذا الخطاب في سياق مؤسسي رسمي أمام نخبة معربة، وأعيد إنتاجه عبر الإعلام الرسمي الذي كان يحتكر فضاء النقاش العام بالكامل. لم يكن هناك أي فضاء مقابل يمكن أن ينتج فيه خطاب مضاد.

على مستوى الممارسة الاجتماعية (الطبقة الثالثة): ترجم هذا الخطاب إلى سياسات تعريب قسرية وشاملة طالت التعليم والإدارة والقضاء¹⁵. وبالإضافة إلى إقصاء الأمازيغية، فإن إزاحة الفرنسية خلقت انقساماً نخبويًا حاداً (مربون/مفرنسون) أضيف إلى الانقسام الهوياتي الأصلي.

3. أمتنة العروبة والإسلام: ما أغفلته القراءة الأحادية

لا تقتصر الأمتنة الهوياتية في الجزائر على البعد الأمازيغي فحسب، بل طالت أيضا العربية والإسلام بشكل جوهري. فأيدولوجيا العروبة القومية التي تبنتها الدولة بعد الاستقلال لم تكن تعبيرا حرا عن الانتماء الثقافي بل كانت أداة أمتنة بحد ذاتها. فقد تم رفع اللغة العربية الفصحى إلى مرتبة الثابت الوطني الذي لا يقبل النقاش، مما حول كل نقد لسياسات التعريب إلى تهديد أمني¹⁶. والمفارقة أن الداريجة الجزائرية، لغة الأمومة والحياة اليومية لقطاعات واسعة المواطنين، وجدت نفسها هي الأخرى مهمشة لصالح الفصحى المعيارية، مما يكشف أن الأمتنة اللغوية لم تكن دفاعا عن العربية بقدر ما كانت فرضا لنموذج لغوي محدد يخدم مصالح نخبوية بعينها.

وبالمثل، فإن الإسلام تعرض لأمتنة مزدوجة معقدة. فمن جهة أولى، أمنت الدولة الإسلام عبر احتكار تأويله الرسمي واعتبار كل انحراف عنه تهديدا للوحدة الوطنية. ومن جهة ثانية، أمنت الحركات الإسلامية، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ تأسيسها سنة 1989، الدين من موقع مضاد، حيث اعتبرت أن النخبة الفرنكوفونية العلمانية تهدد الهوية الإسلامية للمجتمع، ورفعت شعارات تحول المرجعية الدينية إلى قضية وجودية لا تقبل التسوية السياسية¹⁷. إن هذه الأمتنة المتبادلة للإسلام تقدم حالة نظرية فريدة، فالطرفان يؤمنان المرجع ذاته ضد تهديدات مختلفة، مما يخلق لولبا من الأمتنة المتبادلة يلغي المساحة الوسطى ويضغط على المعتدلين في الطرفين¹⁸.

4. العشرية السوداء (1992-2002): ذروة تحول الأمتنة إلى عنف مادي

بلغت الأمتنة المتبادلة ذروتها المأساوية خلال العشرية السوداء (1992-2002)، فبعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، ومع الخطابات المتطرفة والتصريحات الخطيرة لبعض قياديينها، تم إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992¹⁹. مثل هذا التدخل

تطبيقا صريحا لفعل الأمانة، حيث رفعت المؤسسة العسكرية التهديد الإسلامي إلى مرتبة التهديد الوجودي الذي يبرر تعليق المسار الانتخابي. وكتب الجنرال خالد نزار في مذكراته أن الجيش تدخل لمنع «اختفاء الدولة»، وهو تعبير أنطولوجي بامتياز يحيل إلى الخوف من تفكك الكيان لا مجرد تغيير النظام.²⁰

في هذه المرحلة، تحولت الأمانة الهوياتية من خطاب ورمز إلى عنف مادي مباشر. فالجماعات الإرهابية المسلحة حولت الصراع على تعريف الهوية الدينية إلى حرب أودت بحياة أعداد كبيرة من الجزائريين. والدلالة النظرية العميقة للعشرية السوداء أنها تكشف عن المآل الكارثي للأمانة المتبادلة، فحين يؤمن طرفان المرجع ذاته ضد بعضهما البعض، تلغى المساحة الوسطى تماما، ويتصاعد التنافس على من يملك الإسلام الحقيقي إلى حد الاقتتال المادي. كما أن العشرية كشفت عن حدود نموذج الدولة الحارسة للهوية، فالدولة التي أمنت الإسلام عبر احتكار تأويله أنتجت، بسبب ذلك الاحتكار ذاته، تيارات مضادة راديكالية فاقت في عنفها كل ما كانت تحشاه الدولة أصلا.

5. البنية المؤسساتية لأمانة الهوية وأنظمة إنتاج الحقيقة

انطلاقا من التحليل الفوكوي لعلاقة الخطاب بالسلطة، يمكن تحليل البنية المؤسساتية التي أنتجت أمانة الهوية في الجزائر بوصفها نظاما متكاملا لإنتاج الحقيقة (*Régime de vérité*)، حيث أنتجت الدولة عبر شبكة مؤسساتية متعددة المستويات خطابا محددا ماهية الهوية الوطنية ولحدودها المقبولة، مستخدمة آليات التصنيف والإقصاء والمراقبة.²¹

أ. البنية المؤسساتية لإنتاج الأمانة:

تتوزع عملية أمانة الهوية في الجزائر على شبكة مؤسساتية متعددة المستويات، فالمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية تضطلع بدور التصنيف والمراقبة، من خلال اعتبار المطالب الهوياتية تهديدا للنظام العام والوحدة الوطنية. أما وزارتي التربية والتعليم العالي فتمارسان وظيفة إعادة الإنتاج عبر المناهج التعليمية التي صاغت لعقود سردية أحادية للهوية الوطنية. كذلك، أسهم الإعلام العمومي في ترسيخ ثنائية الأصالة والانحراف عبر إنتاج خطابي يومي ومتكرر. وعلى المستوى القانوني، تولى المجلس الدستوري (والمحكمة الدستورية لاحقا) مهمة التأطير المعياري الأعلى لمسألة الهوية من خلال رقابته على دستورية القوانين المتصلة بالثوابت الوطنية، فيما اضطلع الجهاز القضائي بدور التطبيق اليومي لهذا التأطير عبر ملاحقة

أشكال التعبير الهوياتي المصنفة تمهيدا للوحدة الوطنية أو النظام العام. وتتفاعل هذه المؤسسات وفق منطق تراتبي، ففي حين تحدد المؤسسة الأمنية الخطوط الحمراء، تتولى المؤسسات التعليمية والإعلامية تطبيع هذه الخطوط ونقلها إلى الوعي الجمعي. وهذا التفاعل المؤسساتي هو الذي أنتج ما يصفه فوكو بنظام الحقيقة (*Régime de vérité*)، الذي حصر الهوية الوطنية في إطار محدد واستبعد كل تعبير عن التعدد.²²

ويرتبط هذا التأطير المؤسساتي ببعد اقتصادي-سياسي لا يمكن إغفاله، إذ أن الصراع حول اللغات لم يكن ثقافيا محضا بل كان في جوهره تنافسا على المواقع الإدارية والتمثيل السياسي داخل جهاز الدولة. وقد أسهم النموذج الريعي القائم على عائدات المحروقات في تمكين النخبة الحاكمة من إدانة نموذج الأمننة عبر التوزيع المادي بدلا من الإصلاح السياسي، بحيث أصبحت الهوية أداة لتحويل الانتباه عن مسائل التوزيع العادل للثروة. وقد كانت سياسة أمننة اللغة العربية أداة لتعزيز مكانة نخبة المعربين في مواجهة النخبة المفرنسة، وفي الوقت ذاته آلية لإبقاء المكون الأمازيغي على هامش حقل السلطة الرمزي.²³

وتتضافر في هذه الآلية ثلاث طبقات نظرية، فعملية رفع الهوية إلى مستوى التهديد الوجودي تمثل نمودجا تطبيقيا لفعل الأمننة كما تصفه مدرسة كوبنهاغن²⁴. ويكشف التحليل الفوكوي عن الآلية الدقيقة لهذه الأمننة، حيث أن الخطاب الرسمي أنتج عبر مؤسسات الدولة نظاما للحقيقة حصر الهوية الوطنية في إطار محدد، واستخدم آليات التصنيف والاستبعاد الخطابي لوصم كل تعبير عن التعدد. أما الدافع العميق فيمكن في القلق الأنطولوجي من تفكك السردية التأسيسية، إذ أن الهوية العربية الإسلامية الموحدة كانت توفر للدولة استقرارها الوجودي وشرعيتها التاريخية منذ 1962.²⁵

6. المسار الدستوري: من الإنكار إلى الاحتواء

مرت العقيدة الأمنية الجزائرية في تعاملها مع المسألة الهوياتية بثلاث محطات دستورية كبرى تعكس تطورا في التعامل مع المسألة الهوياتية: أولا، مرحلة الأحادية المؤسسية (1962-1988): حيث كانت الهوية أداة ضبط اجتماعي قسري، مجسدة في دستور 1976 الذي أكد على الهوية العربية الإسلامية دون أي ذكر للأمازيغية، بينما تميز دستور 1989 بإدخال التعددية الحزبية لكن مع الحفاظ على «الخطوط الحمراء» الهوياتية (منع الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو جهوي). ثانيا، مرحلة الانفتاح الحذر (1989-2002): تضمنت إشارة إلى الأمازيغية في ديباجة دستور 1996 ثم اعترافا دستوريا بها كلفة

وطنية في تعديل 2002، عقب أزمات أمنية حادة (الربيع الأمازيغي 1980، أحداث أكتوبر 1988، الربيع الأسود 2001)²⁶. كان هذا القرار ردا أمنيا-سياسيا أكثر منه اعترافا ثقافيا بالحقوق اللغوية. ثالثا، مرحلة الاعتراف المؤسسي (2016-2024): شملت ترسيم الأمازيغية لغة رسمية في تعديل 2016 وإنشاء أكاديمية اللغة الأمازيغية (التي لم تبدأ نشاطها الفعلي بعد). ولعل الاستنتاج المركزي هنا هو أن تأخر الاعتراف الدستوري أنتج مواجهات عنيفة متكررة كلفت الدولة أزمات ثقة عميقة، كان بالإمكان توقعها وتفاديها.²⁷

ثانيا: ديناميات الأمنة الهوية: التوظيف المتبادل والتهديدات والآفاق المستقبلية

1. التوظيف الوظيفي للهوية وتجميدها

يكشف التحليل النقدي للخطاب الرسمي في المخططات السياسية الكبرى أن الهوية استخدمت باطراد بوصفها رأسمالا سياسيا يوظف في أوقات الأزمات. ونعني بالتوظيف الوظيفي للهوية (*Functional Identity Instrumentalization*) تحديدا قيام الفاعل السياسي باستشارة الحساسيات الهوية عمدا في سياقات الأزمات، بهدف إعادة توجيه الانتباه العام من المطالب المادية إلى الانقسامات الرمزية. وتظهر القراءة أن الدولة منذ ميثاق طرابلس (1962) تبنت مقارنة وحدوية صلبة للهوية، بيد أن هذا الحرص الذي بلغ حد الهوس بالوحدة أدى نوعيا إلى ما يسمى في علم الاجتماع السياسي وعند علماء البنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية والسياسة المقارنة بتجميد الهوية.

والملاحظ أن هذا التجميد ومحاولة فرض هوية نمطية أنتجت، على المدى الطويل، مفعولا عكسيا، حيث احتمت بعض المكونات الهوية (خاصة في منطقة القبائل ووادي ميزاب) بخصوصياتها كرد فعل دفاعي، مما خلق جيوبا هوياتية يصعب اختراقها سرديا من طرف الدولة. كما أن هناك فجوة نوعية بين جيل الشرعية الثورية الذي يعرف الهوية كثبات وجيل الحراك والرقمنة الذي يعرفها كسيولة وتعدد. ويزداد هذا التوتر حدة في ظل العولمة حيث يعيد شباب الجزائر تعريف هويتهم عبر فضاءات رقمية عابرة للحدود.

وهذا التناقض يخلق ما يمكن تسميته بالأمن الثقافي وهو أصل القلق الأنطولوجي في الجزائر اليوم. فالمواطن الجزائري المعاصر يعيش في صراع بين ذات تاريخية تفرضها المناهج التربوية والإعلام الرسمي، وذات

واقعية تتفاعل مع قيم العولة. هذا الصراع هو الذي يفسر حالات الاغتراب السياسي التي تظهر في ضعف المشاركة الانتخابية أو في الرغبة المتزايدة في الهجرة، وهو تهديد ناعم للأمن القومي يتجاوز خطر السلاح. وعليه، فالأمن القومي الحقيقي يقتضي ردم هذه الفجوة عبر سردية وطنية متجددة لا تلغي الماضي ولكنها لا تسجن المستقبل فيه.

2. تحليل الخطاب المضاد: من ياكوران إلى الحراك

لاستكمال جدلية الأمانة، لا بد من تحليل الخطاب المضاد الذي أنتجه الفاعلون المجتمعيون. ويمكن رصد ثلاث محطات كبرى تمثل تطورا نوعيا في استراتيجيات نزع الأمانة.

أ. أرضية ياكوران (أوت 1980): جاءت في أعقاب الربيع الأمازيغي الذي اندلع حين منعت السلطات مولود معمري من إلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو. تمثل هذه الأرضية أول نص مضاد منظم يطالب بنزع أمانة الأمازيغية. ويكشف التحليل اللغوي لهذه الأرضية عن استراتيجية خطابية واعية، حيث تم استخدام مفردات الحق والمواطنة والحرية بدلا من مفردات الهوية والخصوصية الإثنية، مما ينقل المطلب الأمازيغي من الحقل الإثني (الذي يسهل أمانته) إلى الحقل المدني العام (الذي يصعب تصنيفه كتهديد).²⁸

ب. أرضية القصر (جوان 2001): جاءت في أعقاب الربيع الأسود. تمثل بمطالبها الخمسة عشر تصعيدا نوعيا حاسما، فبينما تضمنت مطلب ترسيم الأمازيغية، إلا أن أغلبية مطالبها كانت مدنية-سياسية²⁹. وقد لعب مفهوم «الحقرة» (الاحتقار المؤسساتي للمواطن) دورا محوريا في خطاب الأرضية، وهو مفهوم تجاوز حدود منطقة القبائل ليلقى صدى وطنيا واسعا.

3. الحراك الشعبي (2019) وتفكيك المعادلة الأمنية التقليدية

تتباين القراءات حول طبيعة الحراك الشعبي (2019)، بين من يراه حراكا عفويا نتج عن تراكم أزمات الثقة بين السلطة والمجتمع، ومن يقرأه كتحرك تقف وراءه صراعات على السلطة أو حتى تدخلات خارجية. غير أنه، بصرف النظر عن هذا التباين، شكل عمليا لحظة تفكيك للمعادلة الأمنية التقليدية التي ربطت التعدد بالانقسام. فمن خلال شعار «خاوة خاوة»، مارس المتظاهرون فعلا واضحا لنزع الأمانة

(De-securitization)، إذ أثبتوا أن التنوع الثقافي والرمزي لا يتناقض مع الوحدة الوطنية، بل يغذيها³⁰. وقد طالب الجيل الجديد بهوية مبنية على الحقوق والكرامة بدلا من الهوية الجوهرائية الجامدة.

وما ميز الحراك عن المحطات الاحتجاجية السابقة هو بعده الوطني الشامل. فعلى خلاف أحداث الربيع الأمازيغي (1980) والربيع الأسود (2001) التي تركزت أساسا في منطقة القبائل، امتد الحراك ليشمل كبريات المدن كالجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة، بل وحتى المدن الصحراوية. وقد أظهرت متابعة المسيرات في ولايات مثل تيزي وزو والبويرة وبومرداس وبجاية أن الهتافات ركزت على الوحدة الوطنية، في مقابل محاولات بعض القوى الوظيفية تأجيج الحزازات الجهوية أو الترويج للنزعة الانعزالية. إن هذا الامتداد الجغرافي كشف عن عجز العقل الاستراتيجي التقليدي عن استيعاب ما يمكن وصفه بالهويات المركبة، أي قدرة المواطن على الجمع بين انتماءات متعددة دون أن يشكل ذلك تهديدا للتماسك الوطني.

ويمكن تفسير قوة هذا الفعل نظريا عبر مفهوم الأدائية (Performativity) لدى جوديث بتلر. فالهتافات الموحدة ورفع الأعلام والرايات وصور قادة الثورة المنحدرين من مختلف مناطق الوطن لم تكن مجرد تعبير عن هويات ثابتة سابقة على الفعل، بل كانت أداء جماعيا مضادا (Counter-performance) أعاد، من خلال الممارسة ذاتها، تأسيس الهوية الوطنية بوصفها فضاء مرنا يتسع للتعدد³¹. بعبارة أخرى، قدم المتظاهرون أداء حيا لهوية جزائرية مركبة وقابلة للتشكل، في مواجهة الأداء الرسمي الجامد والمتكرر لهوية أحادية.

خاتمة

كشفت هذه الدراسة، من خلال تطبيق التحليل النقدي للخطاب وفق نموذج فيركلاف المعدل على المدونة الخطائية (خطاب الدولة والخطاب المضاد معا)، عن عدة نتائج جوهرية:

أ. إن أمننة الهوية في الجزائر ليست مجرد سياسة ظرفية، بل هي بنية خطابية ومؤسسية متجذرة تعود إلى لحظة التأسيس. وقد أنتجت هذه البنية نظاما للحقيقة حصر الهوية الوطنية في إطار أحادي واستبعد كل تعبير عن التعدد.

ب. إن الأمانة الهوياتية لم تقتصر على البعد الأمازيغي بل طالت العربية والإسلام أيضا. والعشرية السوداء تمثل الحالة القصوى التي تحول فيها فعل الأمانة الخطابي إلى عنف مادي مباشر، مما يثبت أن الأمانة المتبادلة كارثية بطبيعتها.

ج. إن القلق الأنطولوجي المتوارث من التجربة الاستعمارية يمثل الدافع العميق وراء إصرار النخب المتعاقبة على الخطاب الأحادي.

د. إن تحليل الخطاب المضاد (من الربيع الأمازيغي إلى الحراك) يثبت أن المجتمع يمتلك قدرة ذاتية على إنتاج سرديات بديلة تنزع الأمانة. وقد تطور هذا الخطاب من المطالب الثقافية-اللغوية (1980) إلى المطالب المدنية-السياسية (2001) إلى الوحدة الأدائية العابرة للهويات (2019).

هـ. إن التوظيف الوظيفي للهوية كإسمال سياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد السياسي الريعي، ويعمل على تعطيل تشكل كتلة اجتماعية عابرة للهويات الفرعية.

و. وبناء على ما تقدم، يمكن استشراف ثلاثة مسارات محتملة: إما استمرار المقاربة الحالية التي تجمع بين اعتراف دستوري شكلي بالتعدد وممارسة أمانة فعلية، وهو مسار يراكم التوترات الكامنة، وإما التحول نحو نموذج الأمن عبر الهوية القائم على استثمار التعدد كمصدر قوة ناعمة، وهو الأكثر طموحا لكنه يتطلب تحولا عميقا في العقيدة الأمنية، وإما الارتداد نحو تعميق الأمانة في حال تصاعد الأزمات الأمنية أو الاقتصادية، وهو مسار كشفت الدراسة عن تكلفته الباهظة تاريخيا.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن الأمن القومي الجزائري في المرحلة الراهنة يستوجب إعادة تعريف جذرية للعلاقة بين الهوية والأمن، عبر الانتقال من نموذج أمن الهوية إلى نموذج الأمن عبر الهوية. إن الاستقرار الحقيقي لا ينبع من الانغلاق والخوف من التنوع، بل من الثقة الداخلية والتصالح مع الذات الجمعية المتعددة.

ونعترف بأن هذه الدراسة تظل محدودة بحدود إطارها النظري وبطبيعتها الكيفية التي لا تدعي التمثيلية الإحصائية. ويبقى الباب مفتوحا أمام دراسات ميدانية تستخدم أدوات كمية ونوعية (تحليل محتوى رقمي، مقابلات، مجموعات بؤرية) للتحقق من الفرضيات التي طرحناها. كما أن تطوير أدوات تحليلية نابعة من السياق المغاربي الشمال أفريقي ذاته يمثل أفقا بحثيا واعدًا يستحق الاستثمار فيه.

¹ Mitzen, J, "Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma". *European Journal of International Relations*, 12, no. 3 (2006): 341-370.

² Steele, Brent J, *Ontological Security in International Relations: Self-Identity and the IR State*, (London: Routledge, 2008), pp. 1-70.

³ Balzacq, T, *Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve*, (London: Routledge, 2010), 30-pp. 1.

⁴ Derrida, J, *De la grammatologie*, (Paris : Les Éditions de Minuit, 1967), pp. 227-232.

⁵ Stritzel, H, "Towards a Theory of Securitization", *European Journal of International Relations*, 13(3), 2007, 357-383.

⁶ Fairclough, N, *Analysing Discourse* (London: Routledge, 2003), pp. 21-38.

⁷ Willis, M, *Politics and Power in the Maghreb* (London: Hurst, 2014), pp. 45-80.

⁸ Kinnvall, C, "Globalization and Religious Nationalism", *Political Psychology*, 25(5), 2004, 741-767.

⁹ Krickel-Choi, Nina C. 2022. "The Concept of Anxiety in Ontological Security Studies." *International Studies Review*. 2022. 24(3), viac013. <https://doi.org/10.1093/isr/viac013>

¹⁰ سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (الجزء الثالث)، (الجزائر: دار الغرب الإسلامي 2005)، ص

32.

¹¹ المرجع نفسه، ص 35.

¹² Addi, L, *L'Algérie et la démocratie* (Paris : La Découverte, 1994), pp. 58-60.

¹³ Chaker, S, *Berbères aujourd'hui* (Paris : L'Harmattan, 1998), pp. 77-85.

¹⁴ Grandguillaume, G, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb* (Paris : Maisonneuve & Larose, 1983), pp. 95-120.

¹⁵ Benrabah, M, *Language Conflict in Algeria: From Colonialism to Post-Independence* (Bristol: Multilingual Matters, 2013), pp. 60-90.

¹⁶ Addi, L, *L'Algérie et la démocratie*, pp. 58-60.

¹⁷ Burgat, F, *The Islamic Movement in North Africa* (Austin: Center for Middle Eastern Studies, University of Texas at Austin, 1993), pp. 180-220.

- ¹⁸ Buzan, B. & Wæver, O, *Regions and Powers* (Cambridge: CUP, 2003), pp. 70-76.
- ¹⁹ Martinez, L, *The Algerian Civil War, 1990-1998* (New York: Columbia UP, 2000), pp. 1-25.
- ²⁰ Roberts, H, *The Battlefield: Algeria 1988-2002* (London: Verso, 2003), pp. 120-160.
- ²¹ Bourdieu, P, *Ce que parler veut dire* (Paris : Fayard, 1982), pp. 24-28.
- ²² Foucault, M, *L'ordre du discours* (Paris : Gallimard, 1971), pp. 12-15.
- ²³ Derrida, J, *De la grammatologie*, pp.227-230.
- ²⁴ Buzan, B., Wæver, O. & de Wilde, J, *Security: A New Framework for Analysis*, (Boulder: Lynne Rienner, 1998), pp. 23-26.
- ²⁵ Mitzen, J, "Ontological Security in World Politics".
- ²⁶ Chaker, S, *Berbères aujourd'hui*.
- ²⁷ *Ibid.*
- ²⁸ *Ibid.*
- ²⁹ Direche-Slimani, K, "Le mouvement des aarchs en Algérie", *RMMM*, nos 111-112, 2006, 183-196.
- ³⁰ أنظر: حمشي، محمد (محرر)، حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر: انتفاضة واحدة ومقاربات شتى، (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).
- ³¹ Butler, J, *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity* (New York: Routledge, 1990), pp. 24-25.